رفض كرامي إنزال الجيش إلى جانب الميليشيات
فرد الكتائب بحرف الأسواق التجارية

لكن المؤلّف إدغار أوبالانس ذكر في كتابه غير المعروف، «الحرب الأهليّة في لبنان 1975 ـ 1992»، ص. 14، ان السفارة الأميركيّة في بيروت رتّبت دفع الفدية (بقيمة 300،000 دولار) عبر طرف ثالث.

لكن ماذا كان الكولونيل مورغان يفعل في بيروت في ظلّ أجواء الحرب؟

ذكرت الصحافة الأميركيّة في حينه ان مورغان (الذي وصل إلى بيروت من قاعدة عسكريّة في باكستان) كان في مهمّة لتسليح الكتائب. (ورد ذلك في وثيقة أميركيّة ـ لم تنشر في كتاب ستوكر ـ ذكرت في أطروحة ماجستير في جامعة أوسلو لغير برغرسون هوز عام 2014، تحت عنوان «عرض جانبي خطير: أميركا والحرب الأهليّة اللبنانيّة، 1975 ـ 76»). وكانت الصحافة اللبنانيّة اليساريّة (كما ورد بالتفصيل في التقارير الأميركيّة المنشورة بعد خضوعها للرقابة، والتي كما أسلفنا لا ترد في كتاب ستوكر) اتهمت مورغان بالعمل لحساب المخابرات الأميركيّة، وأنه كان في مهمّة لتسليح الميليشيات اليمينيّة. وكان خطف مورغان موضع اهتمام كبير من قبل الحكومة الأميركيّة. وتتطرّق وثيقتان من «ويكيليكس» من سنة 1975 إلى الأمر وتشيران إلى «حساسيّة» الموضوع ودقّته بطريقة يُشتم منها بأنها مسألة عسكريّة أو استخباريّة غير عاديّة.

أما الرواية الرسميّة لمجيء الضابط الأميركي إلى بيروت فغير مُقنعة البتّة. إذ تقول إن مورغان (قاتل في حربيْ فيتنام وكوريا) وصل إلى بيروت وأقام في فندق ملكارت، في طريقه إلى مهمّة في تركيا. وهو زعم أنه غادر الفندق يوم الأحد متوجّهاً إلى مكتبة المطار لشراء صحف أجنبيّة، علماً أن المكتبة تُقفل في هذا اليوم. وقد تشكّلت لجنة خاصّة في وزارة الخارجيّة الأميركيّة (بقيادة المسؤول عن مكافحة الإرهاب) للعمل على إطلاق سراح الكولونيل. وتُظهر التقارير الأميركيّة، بما فيها «التقرير الإخباري اليومي» الذي تعدّه المخابرات الأميركيّة للرئيس الأميركي، جهل الحكومة الأميركيّة بواقع منظمّات اليسار والمقاومة الفلسطينيّة في لبنان. إذ يشير التقرير إلى ان المنظمّة الخاطفة إجراميّة غير سياسيّة، وإن تخفّت وراء شعارات يساريّة. لكن كيف تكون المنظمّة إجراميّة وهي لم تطلب أمراً لنفسها؟ وكان تقرير مماثل قد زعم ان منظمّة «إجراميّة» كانت وراء عمليّة «بنك أوف أميركا» التي نفّذتها «المنظّمة الاشتراكيّة اللبنانيّة الثوريّة» عام 1973. ووصف تقرير آخر، مثلاً، جريدة «الشعب» (المعروفة بناصريّتها المتزمّتة) بأنها «موالية للسوفيات». وتتضح أهميّة دور مورغان في «تقرير إخباري رئاسي يومي» تضمّن فصلاً عن موضوعه، لكن نصفه خضع لمقصّ الرقيب. وهناك تقارير من كيسنجر، في حينه، تطلب من الديبلوماسيّين الأميركيّين عدم التحدّث في الموضوع. ونحتاج الى مزيد من الوثائق كي نعرف أكثر عن مهمّة مورغان الذي توفي عام 2001، وذكر نعيه الرسمي في مقبرة «ارلنغتون الوطنيّة» الخاصّة بالقوّات المسلّحة انه تخرّج من «كليّة الاستخبارات» التابعة للجيش الأميركي. (حاول ياسر عرفات عبر وسيطه خليل خوري، ابن بشارة الخوري وشقيق ميشال خوري، مبعوث شارل حلو السرّي لدى السفارة الأميركيّة في بيروت، استغلال مساعيه «الحميدة» لاطلاق مورغان من أجل التقرّب من الحكومة الأميركيّة، كما فعلت الحكومة السورية الأمر نفسه للغاية ذاتها).

حرف الأسواق

لكن الجولة الرابعة اندلعت بقوّة. كان تشكيل حكومة رشيد كرامي هو الضامن لعدم اندلاع تلك الجولة آنذاك، وقد قال كرامي في حينه: «يتحدّثون في كل يوم عن السلاح والتسليح والجولة الرابعة. ونحن نقول إن الجولة الرابعة المزعومة هي حديث خرافة، وحديث عملاء، وحديث خونة». (راجع فؤاد مطر، «سقوط الامبراطوريّة اللبنانيّة»، الجزء الأوّل، ص. 101). وهكذا اندلعت، بعد ايّام، تلك الجولة التي أطلقت التسعير الجنوني للحرب. وكما أورد التقرير الديبلوماسي الأميركي، أشعل الانعزاليّون تلك الجولة في سياق نزاع داخل الحكومة بين كميل شمعون (ومُن يمثّل) الذي أراد إنزال الجيش لخوض المعركة في صف الميليشيات الانعزاليّة وبين رشيد كرامي الذي رفض ذلك. وبسبب رفض كرامي، أطلقت ميليشيا الكتائب قذيفة صاروخيّة في 18 أيلول 1975 على بناية «سينما أوبرا» في ساحة الشهداء، مما أشعل حريقاً هائلاً في المنطقة. هذه هي حقيقة حرق الأسواق في وسط بيروت والتي حُجبت وراء شعارات الانعزاليّين المستحدثة لاحقاً، والكاذبة، عن «مقاومة التوطين الفلسطيني». وتبعت القصف عمليات إحراق وتخريب مقصودة لكل المنطقة التجاريّة وإحراق أكواخ الفقراء في منطقة الكرنتينا.

حذّر الملك حسين، الذي قال انه اطلع على تقارير عسكريّة من كبار المسؤولين في دمشق، من عواقب وقف المساعي السوريّة السياسيّة في لبنان على المصالح الأميركيّة. ولم يكن الملك الأردني وحده ـ مع الميليشيات اليمينيّة ـ مُطالباً بتدخّل عسكري أميركي. فقد طلب العدوّ الإسرائيلي في أيلول 1975 (في مرحلة مبكّرة جداً من الحرب) تدخّلاً عسكرياً أميركياً في لبنان لمنع «تهاوٍ ممكن للقوّات المسيحيّة» (ص. 156 من كتاب ستوكر). وسأل شمعون بيريز، وزير الدفاع، هنري كيسنجر عن إمكانيّة مساعدة أميركا لـ «عناصر معتدلة» في لبنان، في إشارة إلى الميليشيات اليمينيّة. وجاء في مذكّرة اللقاء ان المناقشات لم تكتمل. وبعد أربعة أيّام، سأل إيغال آلون (وزير خارجيّة العدوّ) كيسنجر عن إمكانيّة فعل شيء لمنع «اسلمة» لبنان، فلم يعطِ كيسنجر جواباً واضحاً. والاهتمام الإسرائيلي بالميليشيات الانعزاليّة لم يكن له أي علاقة أبداً بما كان العدوّ الإسرائيلي يعلنه باستمرار حتى عام 1982 عن «حرصه على المسيحيّين» وعن «دفاعه عن الأقليّة المسيحيّة» في لبنان. على العكس من ذلك، ينقل «تقرير إخباري رئاسي يومي» يعود ليوم 17 تشرين الثاني 1976 (ونُشر قبل أسابيع فقط) عن الحكومة الاسرائيليّة أسباب تسليح إسرائيل للميليشيات اليمينيّة، فيشير الى «أن إسرائيل ستستمرّ في تسليح القوّات المسيحيّة العاملة في الجنوب من أجل: 1) مساعدتهم على تقوية سيطرتهم في المناطق المتاخمة للحدود اللبنانيّة ـ الاسرائيليّة. 2) تعزيز موقعهم التفاوضي الإجمالي في المفاوضات حول مستقبل لبنان. 3) تشجيعهم على الاعتماد على العون الإسرائيلي».

كيسنجر: بالنسبة إلى لبنان ليس لدينا ما نقترحه!

فرنسا مع التدخل السوري

كان الموقف الفرنسي موازياً للموقف الأردني في إقناع الحكومة الأميركيّة (بعض أجهزتها لم تكن تحتاج إلى إقناع خصوصاً الديبلوماسي المعروف ريتشارد مورفي الذي كان يثني في تقاريره من دمشق على الدور السوري في لبنان) بضرورة دعم التدخّل العسكري السوري في لبنان. ففي أواخر أيلول 1975، نظّر وزير الخارجيّة الفرنسي جان سوفانيارغ في لقاء مع هنري كيسنجر بأنه يجب ان «يُسمح للسوريّين باستعمال القوّة إذا ما اقتضت الضرورة»، وسأل إذا كانت إسرائيل ستتدخّل في حال دخول بعض كتائب الجيش السوري إلى لبنان. وعندما قال كيسنجر ان إسرائيل قد تتدخّل، اعترض سوفانيارغ قائلاً ان التدخّل السوري «لن يؤثّر على أمن إسرائيل» (ص. 157). وفي لقاء في واشنطن، في 30 أيلول من العام نفسه، حذّر وزير الخارجيّة اللبنانيّ فيليب تقلا نظيره الأميركي كيسنجر، من أن التدخّل العسكري السوري قد يكون في لحظة ما «الحلّ للقيادة اللبنانيّة الضعيفة» (ص. 41 من أطروحة غير برغسون هوز. وقد تكون إشارة تقلا إلى الرئيس اللبناني). ورأى تقلا أن التدخّل الإسرائيلي في لبنان سيضرّ بالاستقرار في لبنان والشرق الأوسط، فأجابه كيسنجر بأن أميركا طلبت من إسرائيل البقاء خارج لبنان. لكن الوزير الأميركي حذّر من تدخّل سوري في لبنان، وقال إنه لا يمكن ضبط إسرائيل إلاّ في حالة عدم التدخّل السوري. ويذكر ستوكر ان كيسنجر أبلغ تقلا (طالباً الحفاظ على السريّة) أن ألون وعد بأن إسرائيل «لن تتدخّل إذا لم تتدخّل سوريا». وفي خريف العام نفسه، لخّص كيسنجر موقفه من الحرب اللبنانيّة بالقول: «بالنسبة إلى لبنان، ليس لدينا أي شيء نقترحه»، أي هي وصفة الاستمرار بالحرب.

وطالب قائد الجيش اللبناني حنّا سعيد بتدخّل الحكومة الأميركيّة، واقترح على السفير غودلي حثّ الحكومات الكويتيّة والسعوديّة والمصريّة للضغط على سوريا لوقف تدفّق السلاح إلى لبنان. أما خليل أبو حمد، الذي ورد ذكره سابقاً في صدد إبلاغ الحكومة الأميركيّة عن مفاوضات سريّة بين لبنان والعدوّ الإسرائيلي في بداية عهد فرنجية، فقد اقترح على الحكومة الأميركيّة «مساعدة تلك القوى بين اللبنانيّين التي تسعى إلى الحفاظ على المجتمع الليبرالي الموالي للغرب في لبنان»، في إشارة إلى الميليشيات الانعزاليّة. لكن ستوكر يذكر ان السفارة في بيروت عارضت ذلك. وكان الجميل وشمعون لا يزالان يأملان بتدخّل أميركي في لبنان.

وفي تشرين الأول عام 1975، وبعد احتدام المعارك، عقدت «مجموعة العمليّات الخاصّة» في البيت الأبيض اجتماعاً لإجراء مراجعة رسميّة للموقف الأميركي من الحرب في لبنان. واستمرّت الاجتماعات على مدار ثلاثة أيّام. وكانت إدارة فورد قلقة من احتمال تدخّل سوري في لبنان قد يؤدّي إلى تدخّل إسرائيلي مقابل. ويقول ستوكر (المُتحفّظ عادة في توصيف الموقف الأميركي) ان القلق الأميركي كان فقط إزاء التدخّلات الخارجيّة وليس حول «الموت والدمار في لبنان» (ص. 158). لا بل أن كسينجر كان صريحاً في قوله في الاجتماع ان «الهم الأميركي الأساسي لا يكمن في التوصّل إلى حل للمشاكل اللبنانيّة الداخليّة بحدّ ذاتها، بل في منع التدخّلات الخارجيّة» (غير الأميركيّة طبعاً) التي قد تؤدّي إلى حرب شرق أوسطيّة.

(يتبع)